هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

سياسة تطبيق مراكز الإيداع ومراكز المقاصة لمبادئ البنية التحتية للسوق المالية

المعتمدة من قبل مجلس هيئة السوق المالية بموجب قراره رقم
(٢-٥٧-٢٠٢٣) وتاريخ ١٤٤٤/١٢/١٧هـ الموافق ٢٠٢٣/٧/٥م

فهرس

١. مقدمة ٤

١,١ الهدف من السياسة..... ٤

٢. المعايير الدولية للبنى التحتية للسوق المالية ٥

٢,١ نبذة عن مبادئ البنية التحتية للسوق المالية ٥

٣. تطبيق مبادئ البنية التحتية للسوق المالية الخاصة بمراكز الإيداع ومراكز المقاصة ٦

٣,١ مبادئ البنية التحتية للسوق المالية ٦

٣,٢ منهجية التقييم وإطار الإفصاح عن نتائج التقييم ٧

تنويه

لا تتضمن هذه السياسة أحكامًا تنظيمية جديدة ولا يعدّ ما ورد بها بديلًا لأي من أحكام نظام السوق المالية أو لوائحه التنفيذية، وعند وجود أي تعارض بين ما ورد في هذه السياسة وبين أحكام نظام السوق المالية أو لوائحه التنفيذية، تكون المرجعية للنظام واللوائح.

ولما كانت اللوائح التنفيذية الصادرة عن الهيئة تخضع للتحديث المستمر، فإنه يجب الاعتماد دائمًا على اللوائح المنشورة في موقع الهيئة الإلكتروني.

١. مقدمة

أعلنت هيئة السوق المالية ("**الهيئة**") بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٧م تطبيق مبادئ البنية التحتية للسوق المالية (PFMI) الصادرة عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI) واللجنة الفنية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)[١]. وتتضمن مبادئ البنية التحتية للسوق المالية أربعة وعشرين مبدأً لاتباعها من قبل البنى التحتية للسوق المالية، وخمس مسؤوليات على البنوك المركزية، ومنظمي السوق، والجهات التنظيمية الأخرى في ضوء إشرافها على البنى التحتية للسوق المالية.

تُشرف الهيئة على ثلاث من البنى التحتية للسوق المالية، تتمثل في ما يلي:

- مركز إيداع الأوراق المالية.
- نظام تسوية الأوراق المالية.
- مركز مقاصة الأوراق المالية.

وبناءً على المتطلبات النظامية في السوق المالية السعودية وفقًا لأحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، يُتطلب الحصول على ترخيص من الهيئة لممارسة أعمال البنى التحتية للسوق المالية الخاضعة لإشراف الهيئة وفقًا لأحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. وتتمثل أعمال البنى التحتية للسوق المالية الخاضعة لإشراف الهيئة في ما يلي:

- *مركز الإيداع:* مركز إيداع أوراق مالية مرخص له - وفقاً لأحكام نظام السوق المالية - ليزاول في المملكة عمليات إيداع الأوراق المالية المتداولة في السوق ونقلها وتسويتها وتسجيل ملكيتها. وتشمل رخصة مركز الإيداع ممارسة أعمال اثنتين من البنى التحتية للسوق المالية الخاضعة لإشراف الهيئة، تتمثلان في مركز إيداع الأوراق المالية ونظام تسوية الأوراق المالية. ولغرض تطبيق هذه السياسة، فإن الإشارة إلى مركز الإيداع في المملكة تشمل مركز إيداع الأوراق المالية ونظام تسوية الأوراق المالية.
- *مركز المقاصة:* مركز مقاصة أوراق مالية مرخص له -وفقاً لأحكام نظام السوق المالية- ليزاول في المملكة عمليات مقاصة الأوراق المالية.

١,١. الهدف من السياسة

تتضمن مسؤوليات الهيئة تنظيم السوق المالية السعودية وتطويرها، والعمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية. وبناءً على أحكام نظام السوق المالية، للهيئة صلاحية وضع السياسات والخطط وإجراء الدراسات وإصدار القواعد اللازمة لتحقيق أهداف الهيئة.

وبناءً على أحكام لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية، يجب على مركز الإيداع الالتزام بمبادئ البنية التحتية للسوق المالية، بما في ذلك أي توجيه تكميلي متعلق بها يصدر من وقت لآخر عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق والمنظّمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. أيضًا يجب على مركز المقاصة وفقًا لأحكام لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية مراعاة مبادئ

[١] يُمكن الاطلاع على إعلان الهيئة المنشور في موقعها الإلكتروني والمتضمن للسياسة في شأن تطبيق مبادئ البنية التحتية للسوق المالية في المملكة، من خلال هذا الرابط: (الرابط).

البنية التحتية للسوق المالية والالتزام بها على أساس مستمر، بما في ذلك أي توجيه تكميلي متعلق بها يصدر من وقت لآخر عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

وتهدف هذه السياسة إلى أن توضح لمراكز الإيداع ومراكز المقاصة المرخص لها وفقًا لأحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، متطلب الهيئة فيما يتعلق بتطبيق مراكز الإيداع ومراكز المقاصة لمبادئ البنية التحتية للسوق المالية في ضوء ممارسة هذه المراكز لمسؤولياتها بموجب نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية ولوائح وقواعد وإجراءات مركز الإيداع ومركز المقاصة.

ويُقصد بالكلمات والعبارات الواردة في هذه السياسة المعاني الموضحة لها في نظام السوق المالية وفي قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح الهيئة وقواعدها ما لم يقضِ سياق النص بغير ذلك.

٢. المعايير الدولية للبنى التحتية للسوق المالية

المبادئ الخاصة بالبنى التحتية للسوق المالية[٢] هي معايير دولية صادرة عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق واللجنة الفنية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. وتهدف هذه المبادئ إلى التأكد من متانة البنى التحتية الداعمة للأسواق المالية العالمية؛ لتمكينها من إدارة الأزمات المالية بفعاليّة.

وتتمثل الأهداف الأساسية للسياسة العامة الخاصة بلجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق واللجنة الفنية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، في تحسين فعالية وسلامة ترتيبات المدفوعات والمقاصة والتسوية والتسجيل، والحد من مخاطر النُّظُم بصفة عامة، وتعزيز الشفافية والاستقرار المالي. وتتضمن مبادئ البنية التحتية للسوق المالية تعليمات معالجة المخاطر والفعاليّة لدى البنى التحتية للسوق المالية.

٢,١ نبذة عن مبادئ البنية التحتية للسوق المالية

أُعدّت مبادئ البنية التحتية للسوق المالية بصفة عامة لتمكين تطبيقها على جميع نُظُم المدفوعات الهامة، ومراكز إيداع الأوراق المالية، ونُظُم تسوية الأوراق المالية، ومراكز مقاصة الأوراق المالية، ومراكز حفظ البيانات.[٣] كذلك يُتطلب من البنى التحتية للسوق المالية المصنفة من قبل جهاتها الإشرافية المحلية كمنشأة مالية هامة، اتباع هذه المبادئ. وعليه، يُتطلب من مراكز الإيداع ومراكز المقاصة الخاضعة لإشراف الهيئة تطبيق مبادئ البنية التحتية للسوق المالية.

---

[٢] بناءً على ما تضمنته مبادئ البنية التحتية للسوق المالية الصادرة في شهر إبريل من العام ٢٠١٢م عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق واللجنة الفنية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، تتمثل البنية التحتية للسوق المالية في نظام تبادل بين مشغل هذا النظام والمؤسسات الأعضاء فيه، ويستخدم لأغراض المقاصة، أو التسوية، أو تسجيل المدفوعات، أو الأوراق المالية، أو المشتقات المالية، أو أي صفقة مالية أخرى. وتشمل البنى التحتية للسوق المالية خمسة أنواع هي: نظم المدفوعات، ومراكز إيداع الأوراق المالية، ونظم تسوية الأوراق المالية، ومراكز مقاصة الأوراق المالية، ومراكز حفظ البيانات.

[٣] المقصود كل بنية تحتية للسوق المالية، وتشمل نُظُم المدفوعات الهامة، ومراكز إيداع الأوراق المالية، ونُظُم تسوية الأوراق المالية، ومراكز مقاصة الأوراق المالية، ومراكز حفظ الأوراق المالية، بحسب مبادئ البنية التحتية للسوق المالية المنصوص عليها في وثيقة مبادئ البنية التحتية للسوق المالية، ويُمكن الوصول إلى الوثيقة المنشورة في الموقع الإلكتروني لبنك التسويات العالمية (Bank for International Settlements-BIS) من خلال هذا الرابط: (الرابط).

وتتضمن مبادئ البنية التحتية للسوق المالية أربعة وعشرين مبدأً لتطبيقها من قبل البنى التحتية للسوق المالية بما فيها الاعتبارات الأساسية لكل مبدأ التي تقدّم إيضاحًا إضافيًّا للمبدأ، والملاحظات الإيضاحية التي تقدّم إيضاحًا لكيفية تطبيق المبدأ. وتنطبق بعض هذه المبادئ والاعتبارات الأساسية على بنى تحتية محدّدة دون غيرها[٤].

٣. تطبيق مبادئ البنية التحتية للسوق المالية الخاصة بمراكز الإيداع ومراكز المقاصة

للهيئة صلاحية الترخيص لممارسة أعمال مركز الإيداع ومركز المقاصة في المملكة، وتتولى الهيئة تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات مركز الإيداع ومركز المقاصة بموجب نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. وتسترشد الهيئة بمبادئ البنية التحتية للسوق المالية في تقييمها لمركز الإيداع ومركز المقاصة ضمن قيامها بمهام التنظيم والرقابة عليها.

٣,١ مبادئ البنية التحتية للسوق المالية

تنطبق مبادئ البنية التحتية للسوق المالية الصادرة عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق واللجنة الفنية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بصفة شاملة، على مركز الإيداع ومركز المقاصة[٥]. ويُتطلب من مركز الإيداع ومركز المقاصة في ممارسة مسؤولياتهما وأعمالهما المرخص لهما فيها اتباع المبادئ التي تنطبق على كل منهما بما فيها الاعتبارات الأساسية، والملاحظات الإيضاحية، وجميع المعلومات ذات العلاقة بكل منها والمضمنة في وثيقة مبادئ البنية التحتية للسوق المالية الصادرة عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق واللجنة الفنية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

وتتطلب لوائح الهيئة ذات العلاقة من مركز الإيداع ومركز المقاصة الالتزام بمبادئ البنية التحتية للسوق المالية على أساس مستمر، بما في ذلك أي توجيه تكميلي متعلق بها يصدر من وقت لآخر عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق والمنظّمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. وتتضمن عملية تقييم الهيئة لالتزام مركز الإيداع بمسؤولياته المنصوص عليها في لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية، والتزام مركز المقاصة بمسؤولياته المنصوص عليها في لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية، مدى التزامهما بمبادئ البنية التحتية للسوق المالية. وفي هذا الصدد، تأخذ الهيئة بالاعتبار الاختلاف الذي قد ينتج بين مراكز الإيداع ومراكز المقاصة في تطبيقها لمبادئ البنية التحتية للسوق المالية؛ وذلك لاختلاف طبيعة عملياتها، ووظائفها، وأعمالها، وخدماتها.

---

[٤] يُمكن الوصول إلى وثيقة مبادئ البنية التحتية للسوق المالية الصادرة في شهر إبريل من العام ٢٠١٢م عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق واللجنة الفنية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، المنشورة في الموقع الإلكتروني لبنك التسويات العالمية (Bank for International Settlements-BIS) من خلال هذا الرابط: (الرابط). ويتضمن الجدول رقم (١) من الوثيقة المبادئ التي تنطبق على كل من مراكز إيداع الأوراق المالية، ونظم تسوية الأوراق المالية، ومراكز مقاصة الأوراق المالية؛ ويتضمن الملحق (هـ) من الوثيقة الاعتبارات الأساسية التي تنطبق على كل من مراكز إيداع الأوراق المالية، ونُظُم تسوية الأوراق المالية، ومراكز مقاصة الأوراق المالية. وتعتمد المنهجية في تحديد مدى انطباق المبادئ والاعتبارات الأساسية على كل نوع من أنواع البنى التحتية للسوق المالية على تعريف كل نوع من أنواع هذه البنى التحتية المنصوص عليه في وثيقة مبادئ البنية التحتية للسوق المالية الصادرة في شهر إبريل من العام ٢٠١٢م عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق واللجنة الفنية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

[٥] يُمكن الوصول إلى وثيقة مبادئ البنية التحتية للسوق المالية الصادرة في شهر إبريل من العام ٢٠١٢م عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق واللجنة الفنية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، المنشورة في الموقع الإلكتروني لبنك التسويات العالمية (Bank for International Settlements-BIS) من خلال هذا الرابط: (الرابط).

٣,٢ منهجية التقييم وإطار الإفصاح عن نتائج التقييم

تتطبق منهجية التقييم وإطار الإفصاح عن نتائج التقييم المنشورة في شهر ديسمبر من العام ٢٠١٢م من قبل لجنة نظم التسوية والمدفوعات (CPSS) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، على مركز الإيداع ومركز المقاصة[٦]. وتراقب الهيئة التزام مركز الإيداع ومركز المقاصة بمبادئ البنية التحتية للسوق المالية؛ للتأكد من التزامهما بهذه المبادئ على النحو المطلوب.

وتطلب الهيئة من مركز الإيداع ومركز المقاصة أن يقدّم إليها تقرير نتائج التقييم الذاتي لالتزامه بمبادئ البنية التحتية للسوق المالية وعملية الإفصاح بما يتوافق مع منهجية التقييم وإطار الإفصاح عن نتائج التقييم وفقاً للأحكام التنظيمية ذات العلاقة.

[٦] يُمكن الوصول إلى وثيقة منهجية التقييم وإطار الإفصاح عن نتائج التقييم لمبادئ البنية التحتية للسوق المالية، المنشورة في شهر ديسمبر من العام ٢٠١٢م من قبل لجنة نُظُم التسوية والمدفوعات والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية في الموقع الإلكتروني لبنك التسويات العالمية (Bank for International Settlements-BIS)، من خلال هذا الرابط: (الرابط).